الأستاذة: بليلي
المقياس:أصول النحو
المستوى: السنة الثانية ليسانس
التخصص: دراسات لغوية
النوع: (محاضرة-تطبيق)
الفوجان:(الأول+الثاني)
المحاضرة الرابعة: السماع مفهومه وشروطه

1-مفهوم السماع:

أ-في اللغة:

جاء في **أساس البلاغة** في مادة سمع"س م ع": (وذهب سمعه في الناس: صيته ... وهذا حسن في السماع وقبيح في السماع. وأصاب فلان سماع سوء، وباتوا في لهو وسماع، وغنتهم مسمعة ومسمعات.)

ب-في الاصطلاح:

السماع هو الأصل الأول من أصول النحو العربي؛ يعرفه **السيوطي** قائلا: (وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسن بكثرة المولدين.)

ويطلق **ابن الأنباري** على مصطلح **السماع** مصطلح **"النقل"** الذي يعرفه على أنه: (الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.)

فالسماع ما نقله العلماء من نصوص لغوية بشروطها، واعتبروها من أصول اللغة، ومن مصادرها الأساسية، وفي مقدمة هذه النصوص القرآن الكريم، ثم الحديث الشريف، وكلام العرب شعره ونثره.

2-المتواتر والآحاد في السماع:

ينقسم السماع حسب **ابن الأنباري** إلى قسمين: **تواتر وآحاد**:

أ-المتواتر: هو المتصل السند، وهو في المدونة اللغوية العربية لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم.

ب-الآحاد: الآحاد من الواحد، أي الفرد الواحد، وهو في المسموع ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به.

-في شرط نقل المتواتر:

يقول **ابن الأنباري** في شرط **نقل المتواتر:** (اعلم أن أكثر العلماء ذهبوا إلى أن شرط التواتر أن يبلغ عدد النقلة إلى حد لا يجوز فيه على مثلهم الاتفاق على الكذب، كنقلة لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، فإنهم انتهوا إلى حد يستحيل على مثلهم الاتفاق على الكذب)؛ فذلك العدد يجعل الكذب مستحيلا أي غير ممكن.

-في شرط نقل الآحاد:

يقول **ابن الأنباري** في شرط نقل الآحاد: (اعلم أنه يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا: رجلا كان أو امرأة، حرا كان أو عبدا كما يشترط في نقل الحديث، لأن بها

معرفة تفسيره وتأويله،فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل منه، ويقبل نقل العدد الواحد، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره.)

3- انقسام المسموع(المنقول) حسب الاطراد والشذوذ:

ينقسم المسموع أو المنقول إلى مطرد وشاذ:

المطرد: هو المستمر، المتواصل، المتتابع، يقول ابن جني:(أصل مواضع "ط ر د" في كلامهم التتابع والاستمرار**).**

الشاذ: هو القليل والوحيد والفريد، يقول ابن جني :(وأما مواضع ش ذ ذ في كلامهم فهو التفرق والتفرد**)**، والشاذ يحفظ ولا يقاس عليه، وحفظه متأت من انتمائه للفصيح، لذا يجوز التكلم به، لكن لا يجوز بناء القاعدة عليه.

-أقسام المسموع من حيث الاطراد والشذوذ:

قسم **ابن جني** في كتابه **الخصائص** المسموع من حيث الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب:

أ-مطرد في القياس والاستعمال جميعا، وهذا هو المطلوب في النحو، وذلك نحو: قام زيد وضربت عمرا ومررت بسعيد.

ب-مطرد في القياس شاد في الاستعمال: ومثال ذلك الماضي من يذَر ويذَع.

ج-المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس، ومثال ذلك قول العرب: أخوص الرمث واستوصب الأمر.

د-الشاذ في القياس والاستعمال جميعا، ومثال ذلك: ثوب مصوون ومسك مدووف وفرس مقوود.

4-شروط السماع(النقل):

أولا-الناقل:

اشترط العلماء في الناقل أن يكون:

1-منتسبا إلى القبيلة التي تنتمي إلى القبائل الفصيحة.

2-غير متأثر بلغات غير فصيحة كلغات التخوم والأعاجم.

3-عارفا بلغته الفصحى التي يرويها، وبحدودها المكانية والزمانية.

4-عدلا، رجلا كان أو امرأة أي ليس فاسقا أو ممن يتدين بالكذب.

5-متواترا أي يبلغ عدد النقلة حدا لا يجوز فيه على مثلهم الكذب كنقلة القرآن والسنة وكلام العرب، وهدا دليل قطعي من أدلة النحو.

ثانيا-المنقول:

يشترط في المنقول أن يكون:

1-منتميا إلى بيئة الفصاحة المحددة في المكان والزمان.

2-صحيحَ السند، فإن انقطع فهو المرسل، وذهب بعض العلماء إلى الاستشهاد بالمرسل.

3-معلومَ الناقل، فإن جهل فهو المجهول، وقد أخد به كثير من العلماء أسوة بما ورد في كتاب سبويه (ورد فيه المجهول).

4-خاليا من لغة الحواضر أو التخوم أو الأعاجم.

5-موافقا للقياس، فإن وافقه فهو المطرد، وإن خالفه فهو الشاذ

ثالثا-المنقول إليه:
هو اللغوي أو النحوي، أو دارس اللغة عموما، وكتب التراث لا تخصص فصلا له، ولا تحدد ما يشترط فيه بصفة مستقلة، إنما يمكن أن نستنتج ذلك مما هو مبثوث في مؤلفاتهم، وأهم شروطه:
1-الكفاءة العلمية.
2-القدرة على الاستنباط.
3-الحذر والاحتياط.